P.T.O.C. YEMEN
للابحاث والدراسات المتخصصة

تابعنا الآن
PTOCYEMEN

الجزء الثاني

الرحلة والتدوير

القاعدة في خدمة مشروع الحوثي

قم بزيارة موقعنا
WWW.PTOCYEM.NET

هذا التقرير صادر عن
مركز P.T.O.C Yemen مرصد الازمات

حقوق الطبع محفوظة لـ P.T.O.C Yemen ©

الفهرس

مقدمة	1
استراتيجيات الحوثيين في تجنيد وإعادة تأهيل عناصر القاعدة وداعش	3
جهاز الأمن والمخابرات الحوثي: دور محوري في إدارة عمليات التجنيد وتحديد للأهداف	8
كيف يتم استغلال النصوص الدينية والمفاهيم الجهادية لتبرير التعاون مع الحوثيين	13
اسماء القيادات الحوثية المتورطة "أدوار ومسؤوليات"	17
تفاصيل عملية إطلاق سراح كبار الإرهابيين وآخرين	20
رحلة الإرهابيين: من السجون إلى الخلايا المسلحة	24
تداعيات تدوير الإرهابيين على الجهود الأمنية	28
توصيات	32
خاتمة	34

مقدّمة

بينما تصدر عناوين الأخبار العالمية عن جهود إقليمية ودولية لتعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وتفكيك شبكاته، تجري في اليمن تحولات مقلقة لا تقل خطورة عن أي ساحة نزاع أخرى، ففي مناطق سيطرة الحوثيين لا يقفل الملف القضائي بختم العدالة بل يعاد فتحه كأرشيف لصفقات استخباراتية تعيد إنتاج العنف من داخل الزنازين، فما يبدو ظاهريًا كعملية إطلاق سراح هنا أو صفقة تبادل هناك يتحول في حقيقة الأمر إلى مكون ثابت من آلة حربية ومنظومة استخباراتية تعد وتوجه عناصر متشددة ليعملوا كجنود مأجورين مشغولين بخطط تشبه إلى حد بعيد وظائف ميليشياوية محترفة أكثر منها تحركات معزولة.

يكشف تقرير مركز P.T.O.C Yemen للأبحاث والدراسات المتخصصة، أن المشهد يتسم بتخطيط مسبق وبتدرج مؤسسي منذ 2021 مرورًا بحالات مفصلية في 2022 و2023 ووصولاً إلى إفراجات استراتيجية في أوائل 2024 ثم تطورات سياسية استخدمت كغطاء رسمي في 2025 وكل ذلك ضمن مسار واضح لا يرقى إلى مصادفة، ففي 2021 جرى استقطاب القيادي علي سالم أمقيده الفطحاني (أبو سالم) وتكليفه بتجميع خلايا في أبين وتشكيل قوات في جبهة الحلحل، وفي 2022 نجحت الاستخبارات العسكرية الحوثية في جلب قيادات مثل أبو داوود الصيعري عبر تحالفات قبلية، وفي مارس 2023 تردد على صنعاء رياض عمر بن شعب النهدي (أبو عمر النهدي) الذي تحول لاحقًا -بدعم استخباراتي واضح- إلى محور تأسيس تيار باسم "التحرير والتغيير" وغطاء لمعسكرات تدريب تم إشهارها علنًا في حضرموت في أبريل 2025.

هذه الأسماء والوقائع ليست حكايات محضّرة بل مفاصل عملية قابلة للتتبع، فالإفراج عن سامي فضل عبدربه ديان في مطلع 2024 بعد تجنيده عبر وساطة الحسن عامر المراني لم يكن ببساطة قرارًا قضائيًا بل صفقة عملية أفضت إلى توجيهه لتشكيل قوات وخلايا في أبين، كما شملت عمليات الإفراج أفرادًا مرتبطين بتفجير ميدان السبعين (منهم ماجد حزام القليسي وميادة عقلان الحمادي) وقيادات بارزة مثل خالد مشهور قادري، وبدل أن تعاد هذه العناصر إلى المجتمع بحماية قانونية أو برامج تأهيل شفافة، جُهزت لهم هويات مزيفة أو أبعدوا عن مناطقهم الأصلية ليمارسوا نشاطًا مسلحًا وخبيثًا تحت غطاءٍ استخباراتي.

مقدّمة

ما يميز هذه الظاهرة أنها لا تدار من قبل فصائل ميدانية مفصولة عن القرار بل يقف خلفها جهاز منظم ومركزي "جهاز الأمن والمخابرات الحوثي" الذي يعمل كغرفة عمليات استراتيجية، هذا الجهاز لا يقتصر على تقييم المخاطر أو تشغيل السجون السرية بل يجري فرزًا استخباراتيًا يبدأ عند البوابة الأولى للسجن، يمر باختبارات عقائدية منظمة ثم يتدرج إلى عروض تسوية مقابل ولاء تقدم فقط لمن تقيمه التقارير على أنهم قابلون للاستثمار - من خبير متفجرات إلى مقاتل سابق ومن مجند إلى مشرف ميداني، ونتائج ذلك عناصر معاد تدويرها تحمل خبرات قتالية ومهارات استخباراتية توزع بحسب الحاجة إلى محاور مثل مأرب، البيضاء، أبين، شبوة، وحضرموت.

وفي السياق نفسه، لم يعد الالتفاف مجرد سلوك ميداني بل أخذ بعدًا سياسيًا وشرعيًا، فقد تم إعداد خطاب فقهي وتفسيرات سلفية معدلة تسمح بتأطير التعاون تحت مسمى "تحالف الضرورة" أو "العدو المشترك" لتليين الاحتجاج العقائدي لدى بعض العناصر وجعل الارتباط الميداني يبدو قابلاً للقبول الديني، وهذا المزج بين المجالين الاستخباراتي والفكري يجعل من عملية إعادة التدوير عملية أكثر استدامة، إذ لا تعتمد فقط على المال أو التهديد بل على إعادة صياغة خطاب شرعي يخلق التزامًا ظاهريًا لدى المتعاونين.

فالنتيجة الميدانية باتت ملموسة، بظهور خلايا نفذت عمليات اغتيال وتفجيرات في عدد من المحافظات المحررة، بينما صارت محافظات مثل أبين ومساحات في حضرموت مراكز إعادة إنتاج وتهديدات أمنية مستمرة، وفي بعض المحافظات استخدم عناصر من خلايا سرية تابعة للحوثيين هويات مزورة لتسهيل مرورهم عبر نقاط التفتيش، وفي حالات أخرى وضعوا في مواقع قيادية أو إشرافية أو استخباراتية داخل تشكيلات الحوثي نفسها أو ضمن واجهات محلية بما يضاعف من صعوبة رصدهم أو مواجهتهم لاحقًا.

مقدّمة

هذا التقرير لا يكتفي بتجميع أسماء وحوادث بل يقدم شبكة وصل واضحة، تبدأ من الزنزانة إلى المعسكر ومن الصفقة إلى الجبهة ومن ورقة تفاوضية إلى تهديدٍ قابل للتصدير، كما أنه يضع علامة سؤال كبيرة على فعالية المجتمع الدولي وآليات الرقابة الأممية، فكيف أمكن لمثل هذه الصفقات أن تنفذ بلا كشف أو مساءلة ملحوظة في تقارير رسمية؟ ولماذا لم تدرج هذه الحالات -التي تتضمن ترددات ولقاءات وتأسيس تيارات- في سجلات مراقبة حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب بالشكل الذي يتطلبه الأمر؟

ويبقى مطروحًا أمامنا سؤال جوهري يحتاج إلى إجابة، هل نواجه حالة من تصريف السجناء أم نمهد لمشروع ممنهج لإعادة تكوين شبكات عنف أكثر خطورة وكفاءة؟ هذا التقرير -الثاني في سلسلة "تحالفات الإرهاب"- يقدم إجابات مدعومة بمعلومات حصرية وشهادات ميدانية وتحليلات استخباراتية، ويستعرض آليات العمل، الأسماء، المواقع، والتداعيات، ويقدم توصيات عملية عاجلة لمواجهة هذا النمط الجديد من التهديد الذي بات يشكل اختبارًا حقيقيًا لجدية المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب ومنع عودته من بوابة السجون.

استراتيجيات الحوثيين في تجنيد وإعادة تأهيل عناصر القاعدة وداعش

وسط التحولات السريعة التي يشهدها المشهد اليمني، أنشأ جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي مشروعًا باستراتيجية ممنهجة تستهدف استغلال حالة الفراغ الأمني وتدوير العناصر الجهادية السابقة لصالح مشروعهم الإمامي، فلم تكن هذه الاستراتيجية مجرد سلسلة من حالات فردية أو صفقات عابرة بل تم رتقها ضمن خطة تشاورية اعتمدت على استقطاب قيادات عليا وتوظيفهم في أدوار عملية متعددة، من قيادة خلايا سرية مرورًا بتأسيس واجهات سياسية واجتماعية تعمل كغطاء شعبي وانتهاءً بتشكيل وحدات عسكرية ترسخ نفوذ الجماعة في مناطق حدودية واستراتيجية.

تدل الأدلة والمعلومات الحصرية التي تحصل عليها مرصد الأزمات في مركز P.T.O.C. Yemen على أن جهاز الأمن والمخابرات الحوثي باشر منذ 2021 سياسة استقطاب ممنهجة لقيادات بارزة، حيث جرى التعاقد مع بعضهم عبر وسائط قبلية ووسطاء محليين ثم تحول الاتفاق إلى آلية تنفيذية تخضع لخطوط مؤسسية واضحة، ومن أبرز هذه الحالات ما جرى مع القيادي المعروف علي سالم محمد أمقيده الفطحاني (أبو سالم) إذ استقطب في عام 2021 وتم تكليفه أولًا بتكوين خلايا إرهابية تعمل لصالح المليشيا داخل محافظة أبين، ثم بمهام أوسع شملت تشكيل قوات عسكرية تتمركز على جبهة الحلحل الحدودية بين أبين والبيضاء تحت إشراف القيادي الحوثي طارق أحمد علي عبدربه الشريف (أبو مالك حريب)،

التحالفات الخفية بين الحوثيين والجماعات الإرهابية

رغم الاختلاف الأيديولوجي، نجح الحوثيون في تحويل خصوم الأمس من القاعدة وداعش إلى أدوات حربية تحت خدمتهم، في مشهد يعكس انتهازية سياسية خطيرة.

استراتيجيات الحوثيين في تجنيد وإعادة تأهيل عناصر القاعدة وداعش

وتبين لمرصدنا أن أبو سالم لم يكتف بتجنيد عناصر من أوساط التنظيمات المتطرفة فحسب بل عمد أيضًا إلى استقطاب شبان محليين من أبين وتنسيق إرسالهم إلى مقار تدريب في البيضاء لتلقي دورات عسكرية ثم إلحاقهم في تشكيلات أو خلايا ترسل لاحقًا لتنفيذ مهام ميدانية داخل المحافظة.

في سياق موازٍ، أدارت الاستخبارات العسكرية الحوثية ملفًا آخر تحت غطاء التيارات السياسية والواجهات المدنية، ففي مارس 2023 تم استقطاب القيادي المنشق عن القاعدة رياض عمر محمد بن شعب النهدي (أبو عمر النهدي) بعد وساطة قادها الإرهابي حزام صالح عامر الصراري، لترشيحه كحلقة وصل بين صنعاء ومناطق محافظتي حضرموت ومأرب، ولاحقًا ومع دعم مباشر من جهاز الأمن والمخابرات أعلن عن تأسيس تيار باسم "التغيير والتحرير" والذي تم إشهاره في أبريل 2025 بمحافظة حضرموت كواجهة سياسية، إذ يعتبر التيار غطاء لتشكيل معسكرات وتوجيه استقطاب عناصر من تنظيمي القاعدة وداعش عمليًا، وتكشف مصادرنا أن النهدي قام بدور حيوي في جذب قيادات وعناصر إلى صنعاء وإدماجهم في برامج تدريبية وتمويلية تنسقها أجهزة المخابرات الحوثية، واليوم أصبح هذا التيار القناة الرسمية الجديدة ذو النشاط الاستخباراتي والميداني الذي يخدم أجندة مليشيا الحوثي الإرهابية في ساحل ووديان المناطق الشرقية.

السجون كمصانع لإنتاج المقاتلين

تحولت السجون الحوثية من أماكن عقاب إلى منصات لتجنيد وإعادة تأهيل عناصر إرهابية، تُستخدم لاحقًا كقوة ميدانية أو خلايا سرية.

استراتيجيات الحوثيين في تجنيد وإعادة تأهيل عناصر القاعدة وداعش

وقد تنوعت أساليب الاستقطاب بين إغراءات مالية ولوجستية من جهة واعتماد غطاء فكري وديني من جهة أخرى، مما دفع ذلك إلى حالات واضحة من إعادة توظيف قيادات محلية للحوثيين، ففي سبتمبر 2021 لعب وكيل جهاز الأمن والمخابرات الحسن عامر المراني دور الوسيط في استقطاب عبدالله عبدالاله المنذري (أبو عمار المنذري) -أمين سابق ومحدد نفوذ محلي في مديرية الصومعة بالبيضاء- فتم تكليفه بإقناع قيادات القاعدة بالانسحاب وعدم المواجهة، وفي المقابل منح مكافأة شكلت منحه منصبًا إشرافيًا أمنيًا في الصومعة بالمحافظة نفسها مطلع 2022، هذا النمط الاستعراضي للمكافآت الميدانية يؤشر إلى منهجية سياسية وهي تحويل اتفاقات الاستسلام والتسوية إلى أدوات نفوذ موضعية تقدمهم كمشرفين أو قادة محليين، ما يمنحهم غطاءً شرعيًا محليًا يوفر للحوثيين قدرة أكبر على الامتداد والتوسع الجغرافي بالبلاد.

كما أظهرت شواهد مترابطة أن الجهاز الاستخباري نجح في استقطاب قيادات خارجية أو ذات امتدادات قبلية، ففي منتصف 2022 تم إحضار القيادي سليمان محمد مبخوت الكندي (أبو داوود الصيعري) بوساطة شيخ قبلي موالي للحوثيين إلى صنعاء، حيث إنه وقع اتفاقًا للعمل لصالح الاستخبارات العسكرية بتنسيق قياديين وهما أبو علي الحاكم وزايد النعيمي وعبدالله الرصاص، وإحدى أدوار الصيعري -بحسب معلوماتنا- إقناع قيادات وعناصر القاعدة بالانتقال إلى صنعاء وتيسير لقاءاتهم مع أجهزة استخبارات الحوثي المختلفة، ومن ثم إعادة توزيعهم إلى محافظات شرقية كمأرب وحضرموت لتنفيذ عمليات إرهابية متنوعة (تهريب الأسلحة والمعادن والآثار والمخدرات أو تنفيذ اغتيالات وزرع العبوات الناسفة والموجهة).

استراتيجيات الحوثيين في تجنيد وإعادة تأهيل عناصر القاعدة وداعش

ولا تقتصر تأثير هذه الاستراتيجية على عنصر التجنيد فحسب بل تتضمن آليات تنفيذية متكاملة، بإنشاء معسكرات تدريب سرية في محاور مثل صعدة وعمران وذمار، ومنح المفرج عنهم امتيازات مادية (أسلحة، سيارة، ورواتب بالعملة الصعبة تصل لـ260 دولارًا أمريكيًا للفرد الواحد) وامتيازات اجتماعية (حمايةٍ للعائلة أو ترتيبات زواج مثلما يحدث في أبين وشبوة لعدد من العناصر التي تم ويتم تتبعهم)، إضافة إلى تزوير هويات أو منح أسماء حركية تسهم في إعادة تموضعهم داخل المناطق الجديدة التي ينتقلوا لها، وفي حالات عديدة تنقل هذه العناصر بعيدًا عن مناطقها الأصلية لتقليل فرص انكشاف هويتها أمام الحاضنة المحلية ثم يعاد إدماجها في تشكيلات قتالية أو شبكات استخباراتية تعمل على خطوط تماس وداخل المحافظات المحررة.

والجهوزية التنظيمية لاستراتيجية جهاز الأمن والمخابرات الحوثي تتضح كذلك من خلال تطبيقها لآليات رقابية داخلية بمشروع الجهاز الاستخباري نفسه، إذ أنه يعتمد على شبكة مشرفين أمنيين يرافقون المجموعات المستقطبة ويراقبون تواصلها وانضباطها، كما تستخدم بعض العناصر في مهام عالية المخاطرة لضمان أقصى استفادة وعزل المخاطر المحتملة، ومن ثم فإن المليشيا لا ترى في هذه العناصر تحولاً عقائديًا بالمعنى الكلاسيكي بل تعتبرها أدوات مرحلية يمكن توجيهها طالما أن التكييف الفقهي والاجتماعي يتيح ذلك، وهنا يأتي دور كتيبات وبرامج التلقين الديني الممزوجة بمقولات مثل "تحالف الضرورة" و"العدو المشترك" التي تعمل على تهدئة الاحتجاجات العقائدية وتمرير التعاون بين الجماعتين الإرهابيتين.

استراتيجيات الحوثيين في تجنيد وإعادة تأهيل عناصر القاعدة وداعش

الخلاصة المحورية أن استراتيجيات الحوثيين في هذا المشروع لم تعد تطبيقًا تكتيكيًا عابرًا بل أصبحت نموذجًا متكاملاً لإعادة الاستثمار بالمعتقلين والقيادات المتطرفة، يمزج بين الاستقطاب الاستخباراتي والتأهيل الميداني والغطاء الفكري، والنتيجة ليست فقط توظيف خبرات قديمة لصالح صراعات محلية بل خلق بنى هجينة من القوة السياسية والعسكرية والاستخباراتية قد تتمدد جغرافيًا وتستنسخ في ساحات نزاع أخرى إذا لم تواجه بمقاربة أمنية دولية وإقليمية متناسقة.

جهاز الأمن والمخابرات الحوثي:
دور محوري في إدارة عمليات التجنيد وتحديد للأهداف

في قلب شبكة التجنيد والتدوير التي تديرها مليشيا الحوثي الإرهابية، يقف جهاز الأمن والمخابرات الحوثي كلاعب مركزي لا يكتفي بدور الحماية أو الرصد بل يتحرك كـ"غرفة عمليات استراتيجية" تضع الخطط وتنفذها، وتحدد من يجب إطلاق سراحه ومن يجب تجنيده ومن يمكن تحويله من خصم إلى عنصر فعال، وجهاز الأمن والمخابرات لا يعمل في الظل فقط بل هو الظل ذاته الذي يحيط بكل تفاصيل عمليات إعادة التدوير الجهادي ويعيد رسم خرائط التحالفات وفق اعتبارات الحوثيين.

وتشير تحقيقات أمنية تحصل مركز P.T.O.C. Yemen على نسخة منها من مصادره الخاصة إلى أن جهاز الأمن والمخابرات الحوثي هو المسؤول الأول عن إدارة ملف العناصر الجهادية المعتقلة من تنظيمي القاعدة وداعش وتحديد نوعية مساراتهم بعد اعتقالهم، إذ أن المسؤولين الأمنيين في الجهاز الذي يرأسه عبدالحكيم هاشم الخيواني -الملقب بـ"أبو الكرار"- لا يتعاملون مع المعتقلين الإرهابيين على أنهم عناصر خطرة بل يرون فيهم فرصة يمكن الاستفادة منها لاحقًا بشرط إخضاع "العناصر المختارة" لإعادة تأهيل فكري وأمني تعيد تشكيلهم بما يخدم أهدافهم.

جهاز الأمن والمخابرات الحوثي: غرفة عمليات سوداء

يقود الجهاز بإشراف مباشر من عبدالحكيم هاشم الخيواني (أبو الكرار) عملية الفرز والتجنيد والتوجيه، محولًا السجون إلى مصانع مقاتلين.

جهاز الأمن والمخابرات الحوثي:
دور محوري في إدارة عمليات التجنيد وتحديد للأهداف

حيث أن عملية التحري عن العناصر التي ينبغي استثمارها لأهداف أمنية تبدأ من اللحظة الأولى التي يدخل فيها العنصر المعتقل إلى السجن، حيث يتم فرزه وفق سجله القتالي وتاريخه التنظيمي وخبراته السابقة في العمليات أو التفخيخ أو القيادة، وتتم هذه العملية من خلال ضباط مكلفين بجمع تقرير مفصل لكل معتقل تتضمن سجله داخل التنظيم وارتباطاته وتوجهاته الفكرية والعمليات التي شارك فيها، ويتم ربط هذه التقرير بقواعد بيانية قديمة حصل عليها الحوثيين من مقار أمنية سابقة تابعة لرئاسة الجمهورية اليمنية، وكل معلومة يتم تخزينها وتحليلها تصب نحو تحديد مدى جاهزية العنصر وقبوله ليعاد استخدامه.

استغلال النصوص الدينية لتبرير التحالفات

يُعاد تأويل مفاهيم مثل "الولاء والبراء" لصناعة خطاب فقهي يشرعن التعاون بين الحوثيين والجهاديين تحت عنوان "العدو المشترك".

جهاز الأمن والمخابرات الحوثي:
دور محوري في إدارة عمليات التجنيد وتحديد للأهداف

بعد هذه المرحلة، تأتي خطوة "الاختبار العقائدي" والتي تدار بطريقة دقيقة وتدريجية لا يطلب من المعتقل أن يتخلى عن معتقداته بالكامل، ولكن يختبر مدى استعداده للتعاون من خلال جلسات استجوابية يتم فيها قياس ولائه وقدرته على التكيف وتقبله لفكرة أولويات المرحلة والتعاون ضد العدو المشترك" وتستخدم في هذه الجلسات نصوص دينية مختارة ومقولات فقهية محسوبة بدقة، تهدف لإقناع العنصر بأن العمل تحت راية الحوثيين لا يناقض جهاده.

وفي حال أبدى العنصر استعدادًا، يتم تحويله إلى المستوى الثاني وهو أن يقوم بالتواصل المباشر مع ضابط التجنيد والذي يعرض عليه صفقة تخفيف الحكم أو الإفراج الكامل مع ضمان عدم التعرض له ولأسرته مقابل الانضمام إلى وحدة قتالية تابعة لهم، وهذه الصفقات لا تعرض على كل المعتقلين بل فقط على من يصنفون بأنهم يمتلكون مهارات قتالية أو علاقات يمكن استثمارها لاحقًا.

إحدى النقاط التي تجعل جهاز الأمن والمخابرات الحوثي متقدمًا في هذه العمليات هي الشبكة الاستخباراتية الواسعة التي يديرها داخل السجون نفسها، إذ يمتلك الجهاز شبكة من الجواسيس من بين المعتقلين أنفسهم يتم زرعهم لمراقبة المحادثات البينية وردود الفعل على بعض المواضيع التي يتم طرحها داخل العنابر، كما مهمتهم هي التبليغ عن العناصر التي تظهر ميولاً للتعاون أو تلك التي ما زالت رافضة أو عدائية، ومن خلال هذه الشبكة يتم إنتاج صورة استخباراتية دقيقة لكل عنصر مما يسمح للجهاز باتخاذ قرارات مستنيرة في تحديد المسار الذي يجب أن يوجه إليه.

جهاز الأمن والمخابرات الحوثي:
دور محوري في إدارة عمليات التجنيد وتحديد للأهداف

إذ أن بيانات التقارير التي يتحصل عليها جهاز الأمن والمخابرات عن العناصر لا تستخدم فقط لتحليل الأفراد بل يتم ربطها بمعلومات خارجية من مسارح العمليات، مما يجعل الجهاز قادرًا على تحديد أين يمكن استخدام كل عنصر بدقة، فمثلًا عنصر له خبرة في المتفجرات يرسل إلى وحدات زراعة الألغام وآخر له سجل في تجنيد عناصر أخرى يمنح صلاحيات ويتم تعيينه كمشرفًا ميدانيًا، وهذا التكامل بين التحليل الاستخباراتي والخبرة الميدانية جعل من الجهاز مركز قيادة عمليات متكامل يتجاوز مفهوم الاستخبارات التقليدي ليصبح وحدة إنتاج عسكرية وفكرية تغذي مليشيا الحوثي الإرهابية بمقاتلين جاهزين ومؤدلجين بشكل كافٍ.

اللافت في هذه الاستراتيجية أنها لا تعتمد على العشوائية أو القرارات المرتجلة، فكل خطوة تمر بمسار بيروقراطي داخلي يبدأ بالتقييم الاستخباراتي ثم التقييم العقائدي ثم المقابلة الأمنية مع الضابط، وأخيرًا "الموافقة العليا" من قيادة الجهاز ووزارة الداخلية التابعة لهم، وهذه الطبقات من القرار تعني أن كل عنصر يتم تجنيده بهذه الطريقة يصبح جزءًا من المنظومة الأمنية الحوثية وليس مجرد مقاتل بل إن بعضهم -بحسب ما كشفته وثائق مسربة- تم توظيفهم لاحقًا في مهام استخباراتية خارج مناطق الحوثيين بجوازات مزورة، ضمن مشاريع استخبارية أوسع تشمل دولاً مجاورة بما فيها المملكة العربية السعودية.

إن فهم طريقة عمل جهاز الأمن والمخابرات الحوثي، يوضح أن المليشيا الإرهابية لا تكتفي ببناء قوتها العسكرية عبر المقاتلين التقليديين أو الحاضنة الشعبية بل تعتمد على أدوات أكثر تعقيدًا تستند إلى إدارة دقيقة للعناصر عالية الخطورة عبر إعادة توجيههم بطريقة منهجية نحو خدمة مشروعها، فبدلًا من أن يكون السجن نهاية المطاف لعناصر القاعدة وداعش، يحوله الحوثيون إلى مصنع إنتاج جديد يعيدهم إلى الميدان في صورة أكثر احترافًا وضمن ولاء مرحلي قابل للضبط والمراقبة.

جهاز الأمن والمخابرات الحوثي:
دور محوري في إدارة عمليات التجنيد وتحديد للأهداف

وفي النهاية، فإن ما يفعله جهاز الأمن والمخابرات الحوثي لا يمكن وصفه فقط بأنه اختراق أمني بل هو اختراق عقائدي واستراتيجي يعيد تعريف العدو والصديق بحسب المرحلة وأولوياتها بالنسبة لهم، بل إنه جهاز يعيد رسم خريطة التهديد في اليمن ليس بخلال ما يفعله بل من خلال ما يصمت عنه المجتمع الدولي، تاركًا ملفًا شديد الخطورة ينمو في الظل ويهدد بإعادة تدوير الإرهاب مما يهدد الأمن القومي الإقليمي للمنطقة.

كيف يتم استغلال النصوص الدينية والمفاهيم الجهادية لتبرير التعاون مع الحوثيين

في السجون التي تدار تحت سيطرة الحوثيين وفي المعسكرات الخاصة التي يعاد فيها تأهيل العناصر الجهادية، يتم تقديم حزمة من المفاهيم الدينية المصاغة بعناية بهدف خلق مناخ فقهي مؤقت يسمح للمعتقل أو الجهادي السابق بالانخراط ضمن صفوف الحوثيين دون أن يشعر بأنه خان عقيدته، وتبنى هذه العملية على حجر أساس رئيسي وهما أولويات المرحلة والعدو المشترك، وبدلاً من مناقشة الاختلاف العقائدي الجوهري بين تنظيم القاعدة والحوثيين، يسلط الضوء على العدو الذي يزعم الطرفان أنه يتربص بهما -أمريكا، إسرائيل، السعودية، والحكومة اليمنية- وبذلك يتحول قتالهم إلى فرض عين حسب الخطاب الذي يلقن لهم.

هذا المفهوم يتم تغليفه بطريقة ذكية تبدأ بتفكيك مفاهيم مثل "الولاء والبراء" وهو أحد أعمدة العقيدة السلفية الجهادية، حيث يعاد تأويله على لسان بعض الفقهاء المتحوثين بأن الولاء الحقيقي هو للإسلام لا للجماعة أو الطائفة، وأن التعاون مع فصيل غير مطابق تمامًا فكرياً لا يعني بالضرورة نقض العقيدة ما دام الهدف من هذا التعاون هو عدو مشترك، وتستحضر نصوص تاريخية منها ما هو متعلق بتحالفات المسلمين الأوائل في مواجهة قريش، ومنها ما ينسب إلى ممارسات تنظيمية قديمة يقال إنها كانت تتسامح مع فكرة التكتيك الجهادي أو العسكري.

إعادة تدوير الإرهاب كأداة سياسية

لم تعد الاستراتيجية مجرد تكتيك ظرفي بل تحولت إلى سياسة ممنهجة لإعادة تدوير الإرهاب ضمن مشروع حوثي طويل الأمد.

كيف يتم استغلال النصوص الدينية والمفاهيم الجهادية لتبرير التعاون مع الحوثيين

وتستخدم هذه المفاهيم ضمن خطط ممنهجة، حيث تعقد جلسات توجيه ديني داخل السجون تحت إشراف مباشر من مشرفين حوثيين، ولا تهدف هذه الجلسات إلى تحويل الجهادي إلى مؤمن بمبادئ الفكر الزيدي بل إلى إقناعه بأن المعركة الحالية تتطلب التحالف مع من كان يعتبر سابقًا خصمًا، لأن الخطر الحقيقي اليوم هو ما يوصف بالعدوان في إشارة إلى التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية والدعم الأمريكي للحكومة اليمنية الشرعية.

يترافق هذا الخطاب مع توظيف مقولات من فقهاء محسوبين على الحوثيين أو على تيارات متطرفة سابقة، ليتم عرض الفكرة كامتداد لمدرسة جهادية قديمة وليست بدعة حوثية، ومن بين الفتاوى المستخدمة تلك التي تتحدث عن حكم الاستعانة في قتال العدو الكافر والتعاون على درء المفاسد وجلب المصالح وأيضًا التحالف المرحلي في سياق أو ديالكتيك الضرورة -ما يُسمى تحالف الضرورة- وهذه المقولات تعرض بأسلوب لا يقنع فقط بل يطمئن بقناعة رخيصة.

القيادات الحوثية المتورطة في المشروع

شخصيات بارزة مثل عبدالقادر الشامي، عبدالكريم الحوثي، وأبو علي الحاكم يقودون شبكة متكاملة لإدارة الإفراج والتجنيد والتوزيع الميداني.

كيف يتم استغلال النصوص الدينية والمفاهيم الجهادية لتبرير التعاون مع الحوثيين

ولا تبنى العلاقة الجديدة بين الحوثي والجهادي على التقارب بل على ما يسمى بتحالف الضرورة، وهو مفهوم استُخدم سابقًا في أدبيات الجماعات الجهادية في العراق وسوريا، لكن هذه المرة يعاد تقديمه بطريقة تخدم مليشيا تمارس سلطة كاملة على 39.6% من مساحة اليمن.

أما آلية تسويق هذا الخطاب فلا تقتصر على المحاضرات المباشرة بل تمتد إلى منشورات مكتوبة وكتيبات صغيرة يتم توزيعها داخل السجون والمعسكرات وفي بعض الأحيان داخل المساجد التي تسيطر عليها مليشيا الحوثي الإرهابية في المناطق الخاضعة لها، إذ تحتوي هذه الكتيبات على فصول مختارة من كتب جهادية قديمة مدعومة بتعليقات وتفسيرات معاصرة تضع التحالف مع الحوثيين ضمن باب العمل الجهادي المباح، وترفق بتجارب عملية لعناصر تم الإفراج عنهم وانضموا إلى صفوفهم و"استشهدوا" حسب وصفهم في معارك ضد قوات الحكومة اليمنية.

والأهم من ذلك أن الحوثيون لا يفرضون هذا الخطاب بالقوة بل يعرضوه بذكاء في بيئة مهيأة نفسيًا لقبوله، فالعنصر المعتقل بعد سنوات من السجن أو العزل يكون أكثر قابلية لتلقي خطاب يمنحه مخرجًا آمنًا حتى لو كان هذا المخرج يحمل توقيع خصم سابق، وهنا تتقاطع الحاجة النفسية مع الحيلة الفقهية لتكتمل دائرة التبرير.

ولا يمكن إغفال أن هذا الخطاب لا ينتج فقط لعناصر القاعدة وداعش بل يتم الترويج له أيضًا وسط عنابر معسكرات الحوثيين أنفسهم التي قد تعترض على فكرة استيعاب التكفيريين باعتبارهم أعداء سابقين، وهنا يتم تطويع الخطاب الزيدي ذاته لتبرير هذا التحول من خلال التأكيد على مبدأ الحكمة والمصلحة العليا وضرورة التوسع المرحلي في ظل العدوان الخارجي حتى لو تطلب ذلك التحالف مع من خالفونا في السابق.

كيف يتم استغلال النصوص الدينية والمفاهيم الجهادية لتبرير التعاون مع الحوثيين

ويجب أن يتم إدراك ما تفعله مليشيا الحوثي الإرهابية في هذا السياق، أنها لا تقتصر على استعمال الدين كغطاء سياسي بل تتجاوز ذلك إلى صناعة منظومة فكرية هجينة تستفيد من روافد متعددة، وتدمج التناقضات في خطاب واحد لتبرير فيه الحرب، وتجمل فيه التحالف مع خصومها التاريخيين، وتعيد فيه تعريف العدو والصديق.

وفي المحصلة يجد الجهادي نفسه أمام خيار مدعوم دينيًا وإطار فقهي يسمح له بالخروج من عزلته والانضمام إلى كيان مسلح يوفر له الحماية وشرعية العمل الجديد -ولو مؤقتًا- بينما يكسب الحوثيين عنصرًا مدربًا لا يحتاجوا إلى تدريبه من الصفر بل فقط إلى توجيهه وتسويقه إعلاميًا كمجاهد أو مُشرفًا.

وهكذا.. لا يتحول النص الديني إلى مجرد أداة دعم للقرار السياسي بل يصبح هو القرار نفسه، لأن كل ما يفعله الحوثي من تجنيد وتدوير واستثمار للجماعات المتطرفة، يقوم في النهاية على قواعد فكرية تمت هندستها وتفصيلها لتناسب مرحلة لم تعد فيها الثوابت العقائدية عائقًا أمام أي تحالف، فكل شيء قابل للتأويل وكل نص قابل للتطويع ما دام يؤدي في النهاية إلى خدمة مشروعه الإيراني وتعزيز النفوذ بالمنطقة.

اسماء القيادات الحوثية المتورطة "أدوار ومسؤوليات"

عند الحديث عن شبكة ممنهجة لإعادة تدوير عناصر تنظيم القاعدة وداعش داخل اليمن لا نتعامل مع حوادث معزولة أو قرارات فردية بل مع منظومة هرمية متكاملة تشرف عليها نخبة من القيادات الحوثية ذات النفوذ داخل الجهازين الأمني والعسكري للمليشيا، فهذه المنظومة تعمل وفق آليات بيروقراطية استخباراتية واضحة تبدأ بفرز مبكر داخل السجون ثم تقييم استخباراتي وعقائدي دقيق للعناصر المستهدفين وأخيرًا قرار مركزي بالإفراج أو الإبقاء، وما بعد ذلك يتم توجيه المفرج عنهم إلى مسارات ميدانية أو استخباراتية محددة، وفي قلب هذه الآلية تحصل مرصد الأزمات التابع لمركز P.T.O.C. Yemen للأبحاث والدراسات المتخصصة على قائمة أسماء القيادات الحوثية المتورطة، بأدوارهم ومسؤولياتهم.

في مقدمة الهرم الإداري يبرز اسم عبدالقادر الشامي كنقطة محورية، إذ يشغل منصب نائب رئيس جهاز الأمن والمخابرات وفق المصادر وهو المسؤول الرئيسي عن ملف "العلاقات الخاصة" مع المعتقلين، ويعتبر الشامي هو العقل المدبر لآليات الفرز والاستخلاص المعلوماتي داخل السجون السرية وينسق عمل شبكة من المشرفين والضباط في مرافق اعتقال سرية متعددة، ومن بين أبرز المشرفين الميدانيين على السجون السرية بجهاز الأمن والمخابرات الحوثي، هم "أبو عماد المراني (مشرف سجن حي بيت معياد - مديرية السبعين بصنعاء)، علي عبدالله القاسمي (مشرف سجن بيت علي محسن - الصافية بصنعاء)، وأبو محمد المطهر (مشرف سجن المنطقة الغربية - هائل/ بيت بوس)"، وهؤلاء المشرفين الميدانيين يمثلوا خلايا تنفيذية داخل نظام الاعتقال السري، فهي من تبلغ عن كل حركة وتصرف وتورط، وتعد تقارير مفصلة عن كل معتقل ترفع إلى مكتب الشامي للتحليل الأمني.

اسماء القيادات الحوثية المتورطة "أدوار ومسؤوليات"

وعلى مستوى قرار الإفراج والسياسات العليا، يحمل اسم عبدالكريم الحوثي وزنًا خاصًا بحسب إفادات أمنية رفيعة حصل عليها مرصد الأزمات التابع للمركز، إذ يعتبر عبدالكريم -بصفته وزير داخلية ما تسميه المليشيا- المفوض الأعلى للقرارات الأمنية المتعلقة بالإفراجات، لا تتم عملية الإفراج عن عنصر مصنف "خطرًا عاليًا" إلا بعد توقيع أو توجيه شفهي منه، وتستند القرارات إلى توصيات مشرفين ميدانيين في صنعاء وصعدة والحديدة أيضًا، ومن بين هؤلاء المشرفين الذين وردت أسماؤهم لنا، هم "علي القملي (أبو محمد) المشرف على سجن بقلعة القشلة في صعدة، هاشم محمد يحيى المرتضى في دار سلم بصنعاء، معمر حيدر حسن الجبوب (أبو بدر) في الحديدة، إلى جانب مشرفين آخرين مثل أبو شامخ الديلمي وأبو حمزة عبدالخالق الجرادي الذين يديرون سجونًا ومقار احتجاز متعددة داخل أمانة العاصمة".

المرحلة الميدانية والتنفيذية لعمليات إعادة الإدماج وإعادة التوجيه تقع بصفة أساسية تحت إشراف قيادة الاستخبارات العسكرية، ووفقًا لأحد مصادرنا الأمنية رفيعة المستوى -الذي طلب عدم الإفصاح عن هويته- إن "أبو علي الحاكم - قائد هيئة الاستخبارات العسكرية لدى الحوثيين، يقود سياسات إعادة التوزيع والتشغيل الميداني للعناصر المفرج عنهم والذي من بينهم عناصر تنظيمي القاعدة وداعش"،

صفقات سرية لإطلاق سراح قيادات إرهابية

تم الإفراج عن عناصر خطيرة مثل "أبو البراء القيفي" عبر صفقات سرية، ليعودوا لاحقًا للقتال إلى جانب الحوثيين في جبهات مأرب.

اسماء القيادات الحوثية المتورطة "أدوار ومسؤوليات"

إذ يشكل الحاكم حلقة وصل حاسمة بين مركز القرار في صعدة والأجهزة العسكرية وحتى الأمنية الميدانية بمختلف المحافظات الواقعة تحت سيطرتهم، لا سيما أنه يتلقى ملفات من مكتب الشامي ليضع توصيات تخص التوظيف الأمني، ثم يقوم مكتبه بإرسال بعض الأسماء إلى مشرفين ميدانيين في المحافظات لتولي تدريبهم ودمجهم داخل وحدات قتالية أو خلايا سرية، ومن المشرفين المرتبطين بالحاكم والشامي، هما "المدعو مطلق علي عامر المراني (مشرف سجن حي السبعين ـ صنعاء) وحسين الحوثي (أبو جهاد) المشرف على أحد المرافق السرية في صعدة"، واللذان يشرفان عمليًا على معسكرات تدريب وتوجيه العناصر المفرج عنهم.

وتكشف المعلومات الحصرية -التي تحصلنا عليها- كذلك عن شبكة أوسع من الضباط والوسطاء الذين يسهلون نقل العناصر إلى صنعاء أو يروجون للصفقات داخل السجون وأبناء القبائل، ومن بين هذا الصف من الوسطاء يظهر اسم "الحسن عامر المراني" كقناة مركزية لتجنيد بعض القيادات وتسهيل انتقالها إلى صنعاء للتنسيق مع قيادة جهاز الأمن والمخابرات الحوثي،

رحلة الإرهابيين من السجون إلى الميدان

الإفراج لا يعني الحرية بل بداية رحلة جديدة تشمل تدريبًا سريًا وتغيير الهوية وتوزيعًا ضمن خلايا قتالية أو استخباراتية.

اسماء القيادات الحوثية المتورطة "أدوار ومسؤوليات"

كما ذكر أن شخصيات قبلية تلعب أدوارًا مسهلة في نقل العناصر وتهيئة صفقات الإفراج، على غرار "حزام صالح عامر الصراري" الذي ورد اسمه كحلقة وصل في ترتيب لقاءات بين قيادات منشقة عن القاعدة وقيادات استخباراتية حوثية، بما في ذلك لقاءات قادت إلى استقطاب شخصيات مثل "رياض عمر بن شعب النهدي (أبو عمر النهدي)".

ومن بين أسماء القيادات والقياديين الإرهابيين الذين وردت تقارير عن تواصلهم مع جهاز الأمن والمخابرات الحوثي وتسهيل انتقالاتهم أو تنسيقاتهم مع القيادات الحوثية، هم "علي سالم أمقيده الفطحاني (أبو سالم) الذي كلِّف بتجنيد عناصر في أبين وتشكيل وحدات على جبهة الحلحل شمال المحافظة، سليمان محمد مبخوت الكندي (أبو داوود الصيعري) الذي جلبته وساطات قبلية إلى صنعاء، عبدالله عبدالاله المنذري (أبو عمار المنذري) الذي عين لاحقًا مشرفًا أمنيًا في الصومعة بالبيضاء، ومحمد عبدالله بن صيده باوزير (أبو عبدالله الحضرمي) ومحمد عبدالرحيم غوث باوزير اللذان وظفا لتشكيل خلايا عملت في حضرموت وشبوة لصالح الحوثيين، وهذه الحالات -بحسب معلومات مرصد الأزمات- لم تكن مجرد حالات فردية عفوية بل أعيدت لها أدوار وتوزيعات محددة بتخطيط استخباراتي أتضح مؤخرًا استراتيجيته ومشروعه المُدار من صنعاء.

تظهر المعلومات أيضًا أن الجهاز اعتمد أساليب تشغيلية متعددة لتثبيت ولاء العناصر المفرج عنهم، بتقديم امتيازات مالية شهرية بعملات أجنبية، تأمين مركبات وسلاح شخصي، تسهيلات أمنية لعائلاتهم، وحتى "حزم اجتماعية" تدخل في خانة الإغراء (زواج، توفير سكن، منح صفة وظيفية) بهدف ربط المصلحة الشخصية بالمليشيا وجعل خيار الانشقاق أو العودة إلى الشبكات السابقة -المتشددة دينيًا- أقل احتمالاً، وفي الوقت نفسه طبق جهاز الأمن والمخابرات نظام مراقبة مشددا عبر ما يسمى المشرفين الأمنيين الذين يرافقون كل مجموعة من هؤلاء العناصر ويراقبون حركتهم واتصالاتهم ويبلغون عن أي مؤشرات عودة إلى الولاء القديم - مثلما تم ذكره آنفًا.

اسماء القيادات الحوثية المتورطة "أدوار ومسؤوليات"

ليس فقط أن جهاز الأمن والمخابرات يعيد توزيع الناس بل يعيد كتابة هويتهم، وتشير معلوماتنا إلى حالات منح بطاقات هوية مزورة أو أسماء حركية وإبعاد المفرج عنهم عن مناطقهم الأصلية لتقليل فرص انكشافهم أمام مجتمعاتهم، وفي حالات أخرى جرى توظيف هذه العناصر في مهام استخباراتية خارج نطاق السيطرة الحوثية بمسارات عبور وهويات مزورة تنقلهم حتى إلى حدود دول مجاورة، ما يشي بوجود مشاريع توغل إقليمي مرتبطة مباشرة بإدارة استخبارات الحوثي.

في ضوء هذه المعطيات يصبح واضحًا أن السياسة الحوثية في التعامل مع ملف المعتقلين ليست سياسة أمنية تقليدية وإنما سياسة إنتاج وتشغيل للعنصر البشري لصالح مشروع إرهابي أوسع، هذا الواقع يضع مسؤولية مضاعفة على المجتمع الدولي والجهات الحقوقية والأمنية المحلية في كشف هذه الشبكات وقطع سلسلة التمويل والغطاء اللوجستي، إذ أن استمرار عمل هذه المنظومة بلا مساءلة سيؤدي إلى تحويل السجون إلى مصانع لإنتاج العنف والإرهاب بصورة مختلفة، مما تعيد تشكيل خرائط التهديد في اليمن والمنطقة.

تفاصيل عملية إطلاق سراح كبار الإرهابيين وآخرين

لم يكن إطلاق سراح عناصر إرهابية من سجون الحوثيين مجرد قرارات مفاجئة بل جزءًا من مشروع منظم تقف خلفه قيادات حوثية عليا، ونفذ على مراحل دقيقة بعيدًا عن أي رقابة قانونية أو دولية، هذه العمليات التي جرت في الظل لم تبن على أي أسس قضائية واضحة بل تمت عبر صفقات مغلقة غالبًا برعاية قيادات استخباراتية وبمباركة ضمنية من القيادة العليا للمليشيا التي تتعامل مع ملف المعتقلين ليس كملف قضائي أو إنساني فحسب بل كورقة تفاوضية وسلاح سياسي وعسكري في آنٍ معًا، فبحسب ما كشفته مصادر كانت داخل السجون ومصادر أمنية ميدانية موثوقة لدى منصة تعقب الجرائم المنظمة وغسل الأموال في اليمن ومن انشقوا عن أجهزة أمن الحوثيين، فإن "عملية إطلاق سراح عدد من القيادات الجهادية تمت عبر اتفاقات سرية تفاوض عليها عدد من الوسطاء المحليون والوجهاء القبليون، ولم تكن على غرار عمليات تبادل معتادة بل جاءت بصيغ مشروطة تقضي باندماج المفرج عنهم فورًا في مهام استخباراتية لصالح جهاز الأمن والمخابرات".

وتؤكد المعلومات التي حصل عليها مرصد الأزمات أن استراتيجية الحوثيين لم تحصر بأسماء هامشية بل شملت قيادات وفاعلين نفذوا عمليات جسيمة سابقًا، ففي مطلع عام 2024 أقدمت المليشيا على الإفراج عن الإرهابي سامي فضل عبدربه ديان - أحد القيادات البارزة في تنظيم القاعدة والمتورط في عملية اغتيال اللواء سالم قطن -التي نفذت بواسطة عنصر مهمش انتحاري يرتدي حزامًا ناسفًا كان متمركزًا بجانب مطب في أحد الشوارع الفرعية بمديرية المنصورة في عدن

الهويات المزورة كغطاء قانوني

يُمنح المفرج عنهم بطاقات وطنية مزورة أو هويات حركية لتسهيل تنقلاتهم عبر نقاط التفتيش وتغطية عملياتهم السرية.

تفاصيل عملية إطلاق سراح كبار الإرهابيين وآخرين

وذلك بعد عملية تجنيد أشرف عليها القيادي الحوثي الحسن عامر المراني، ووفق إفادات مصادرنا جرى الاتفاق مع ديان على أن يعمل لصالح جهاز الأمن والمخابرات الحوثي بحيث يكلف بتشكيل مجموعات قتالية وخلايا سرية تعمل في محافظة أبين، إضافة إلى تكليفه بأدوار تنفيذية تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار المحلي مع تأمين الدعم المالي والوجستي عبر فرع الجهاز بالبيضاء، ومنذ تاريخ الإفراج عنه وثقت مرصد الأزمات ترددات متكررة للمدعو سامي ديان إلى صنعاء لعقد لقاءات تنسيقية -عبر المشرفين- بقيادات جهاز الأمن والمخابرات الحوثي.

ولا تقتصر حالات الإفراج على هذا المثال، فالمعلومات التي تحصلنا عليها أيضًا تشير إلى أن المليشيا أطلقت سراح أفراد خلية نفذت تفجير ميدان السبعين بصنعاء، والذي من بينهم "ماجد حزام القليسي وميادة محمود عقلان الحمادي"، واتخذ قرار الإفراج عنهم ضمن ترتيبات سرية أُمنت عبر قنوات قبلية محلية، وكذلك تم الإفراج عن القيادي "خالد محمد حسين مشهور قادري - القيادي المصنف سابقًا ضمن عناصر تنظيم القاعدة" بعد عملية تجنيد ربطت بدور الحسن عامر المراني، وصار من بين العناصر التي وضعت تحت مظلة عمل استخباراتي لصالح جهاز الأمن والمخابرات الحوثي، وهذه الحالات -بحسب مصدر قانوني- لم تعامل كملفات تحال إلى محاكم أو توثق بقرارات رسمية قابلة للتدقيق بل نفذت كجزء من بنية تشغيلية تهدف إلى إعادة توظيف خبرات فردية في صناعة الإرهاب الممنهج لصالح مشروع مليشيا الحوثي الإرهابية.

التداعيات الأمنية: تشويش خارطة التحالفات

وجود عناصر إرهابية تقاتل تحت راية الحوثي يخلق غموضًا استخباراتيًا ويصعّب تصنيفهم، ما يربك جهود مكافحة الإرهاب.

تفاصيل عملية إطلاق سراح كبار الإرهابيين وآخرين

تنامى أيضًا نمط واضح في آليات التنفيذ الميداني.. عمليات النقل بعد الإفراج تمت في كثير من الحالات بصورة سرية وبترتيبات لوجستية دقيقة، حيث رصدت سابقًا عربات تابعة لجهاز الأمن والمخابرات تخرج من محيط السجن المركزي بصنعاء ترافق مجموعات من المفرج عنهم أحدهما إلى أحد السجون السرية التابعة للجهاز داخل العاصمة صنعاء وأخرى أتجهت مسارًا وصلت فيه إلى معسكر نائي مخصص لإعادة التأهيل والتدريب، وتؤكد شهادات ميدانية أخرى حصل عليها مرصدنا على وجود معسكرات في صعدة وذمار استخدمت لتدريبات مجموعة من العناصر المحدود عددهم على مهارات الاغتيال والاقتحام فقط.

الأخطر من ذلك أن بعض المفرج عنهم -على الرغم من تاريخهم الإجرامي- لم يحصر دورهم في الجبهات فقط بل أتيح لبعضهم فرصة الإشراف على عمليات تعبئة وتجنيد محلية بقيادة خلايا تعمل تحت غطاء اجتماعي أو سياسي، ما يسهم في تمديد تأثيرهم داخل المجتمعات المحلية ويعقد مهمة الأجهزة الأمنية في التعرف عليهم أو تعقبهم، وقد وثق مرصد الأزمات التابع للمركز والمهتم برصد وتتبع الأنشطة الإرهابية وما يتعلق بها، سفر عناصر على صلة قرابة -من الدرجة الرابعة- بعناصر متطرفة بتنظيم القاعدة من أبين إلى صنعاء، ويحذر المركز من احتمالية استغلالهم كأدوات استخباراتية وميدانية في خدمة الحوثيين.

وتتجاوز هذه العمليات الانتهاك القانوني إلى كونها استراتيجية أمنية منسقة قد تساهم في إعادة إنتاج شبكات جهادية نائمة ربما تستخدم كأدوات ضغط إقليمي في وقت لاحق، كما وأنها تكشف نقطة ضعف خطيرة في منظومة المراقبة الأمنية الدولية، إذ لم تشر التقارير الأممية حتى الآن إلى معظم هذه الصفقات والمسؤولين المتطورين بها، ما يعكس إما قصورًا في آليات الرصد داخل مناطق سيطرة الحوثيين أو حسابات دبلوماسية وسياسية حالت دون توثيقها علنًا، وفي ضوء هذا الواقع.. تؤكد منصة تعقب الجرائم المنظمة وغسل الأموال في اليمن أن "ملف المفرج عنهم بات يشكل أداة حرب مدارة سياسيًا واستخباراتيًا والتعاطي معه بوصفه قضية إنسانية يعد تبسيطًا مخلًا، وإن تجاهل خطورة ممارسات جهاز الأمن والمخابرات للحوثيين قد يقود إلى خلق تهديدات طويلة الأمد تمس أمن اليمن والمنطقة".

رحلة الإرهابيين: من السجون إلى الخلايا المسلحة

حين يفرج الحوثيون عن عناصر جهادية سابقة من تنظيم القاعدة أو داعش لا تكون نهايتهم عند بوابة السجن بل تكون بدايتهم الفعلية لرحلة جديدة تدار بخيوط سرية من جهاز الأمن والمخابرات الحوث، رحلة تبدأ بالظل وتمضي بين المعسكرات حيث يتم تفكيك هوية العنصر وإعادة تشكيله كمقاتل جديد داخل خلايا سرية، لا يخضع للقوانين ولا حتى لقواعد ما تسمى المسيرة القرانية الحوثية المعلنة بل لدوائر مغلقة من الأجهزة الأمنية المعنية بالشؤون الاستخباراتية.

تبدأ القصة فور صدور "أمر الإفراج" الذي ينفذ بسرية تامة -دون إعلان رسمي أو توثيق قانوني- ينقل العنصر من السجن إلى موقع غير معروف غالبًا أحد المقرات الأمنية السرية في صنعاء، حيث يتم عزله لأيام وإخضاعه للفحص الأمني والعقائدي الأخير، وفي هذه المرحلة يحظر على العنصر التواصل مع أي طرف خارجي وتسلب منه كل وسائل الاتصال ويتم تغيير مظهره الخارجي في بعض الحالات، ويروي أحد المعتقلين السابقين بجهاز الأمن المخابرات الحوثي -الذي أفرج عنه ثم تم اعتقاله لاحقًا من قبل أجهزة الأمن الحكومية- قصته لأحد ضباط أمن التحقيقات،

إحياء الخلايا النائمة

بعض المفرج عنهم يعيدون إحياء شبكاتهم السابقة بشكل مستقل، ما يؤدي إلى إعادة إنتاج الفوضى الجهادية في اليمن.

رحلة الإرهابيين: من السجون إلى الخلايا المسلحة

قائلاً "اقتادوني ليلاً وأنا مكبل اليدين ومعصوب العينين من بدروم الاعتقال إلى غرفة مظلمة بلا نافذة، عبر سلالم صعدتها تحت حراسة عنصرين اثنين تابعين لهم، دخل لي مشرفًا حوثيًا بعد دقائق مع كرسي جلس عليه أمامي وقال لي ببرود (أنت الآن في مهمة مقدسة لحماية الوطن من العدوان ومرتزقته) وقدم لي فرصة الإفراج مقابل مهام مناط بي فعلها، وإذا تخلفت عنها سيقومون باغتيالي".

بعد هذه الفترة ينقل العنصر إلى معسكر تدريبي خاص -لا يتبع رسميًا وزارة الدفاع التابعة للحوثيين- بل يدار من قبل جهاز الأمن والمخابرات، ويقع أحد هذه المعسكرات في منطقة نائية بين صعدة وعمران، حيث لا تغطية اتصالات ولا وجود للمدنيين جواره، يتلقى المجندون هناك تدريبًا مكثفًا على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة إضافة إلى دروس فكرية تبرر لهم مشاركتهم القتالية ضمن صفوف مليشيا الحوثي الإرهابية، باستخدام مفاهيم مثل تحالف الضرورة وأولوياته، وتستغرق فترة التأهيل من أسبوعين إلى شهر يتم خلالها اختبار انضباط العنصر المُفرج عنه واستعداده للعمل ضمن الخلايا السرية.

رحلة الإرهابيين: من السجون إلى الخلايا المسلحة

بمجرد اجتياز مرحلة التدريب يبدأ توزيع المجندين إلى الجبهات -العسكرية، الأمنية، الاستخبارتية السرية- وفق الحاجة، حيث أن معظم العناصر المفرج عنهم ينقلون إلى خلايا سرية تتوزع ثلثها وسط مراكز المحافظات الواقعة تحت سيطرتهم وثلثيها نحو المحافظات المحررة وأبرزهم "حضرموت، شبوة، مأرب، البيضاء، عدن، لحج وأبين"، وتعتبر الخلايا تشكيلات غير رسمية داخل الهيكل الاستخباراتي الحوثي تستخدم في المهام القذرة مثل زرع العبوات وتنفيذ الاغتيالات وجمع المعلومات أو اختراق المواقع الحساسة للقوات الحكومية بجنود منتسبين حديثًا، وما يميز هذه الخلايا هو أنها لا تخضع لهيكل تنظيمي معروف ولا يظهر أو يعرف قادتها، وتعمل بشكل منفصل عن التكوينات العسكرية أو الأمنية التقليدية.

المفارقة الخطيرة أن هذه العناصر لا تدخل الميدان بهويتها القديمة، لأنه فور الإفراج يتم تزويدهم ببطاقات وطنية مزورة صادر باسم "وزارة الداخلية" والبعض الآخر يحمل أسماء مستعارة وأرقام تسلسلية غير مسجلة في أي قاعدة بيانات رسمية، وتستخدم هذه البطاقات لتسهيل تنقلاتهم وتمريرهم عبر نقاط التفتيش، لا سيما أنها تمنحهم غطاءً قانونيًا زائفًا أمام أي مساءلة، وفي حالات كثيرة يتم تقديم هؤلاء العناصر كمقاتلين أو أسرى بينما هم في الحقيقة عناصر جهادية خضعت لإعادة تدوير بإشراف مخابرات الحوثي.

دور إيران في تمويل وإدارة المشروع

المشروع ليس محليًا فقط، بل تدعمه إيران والحرس الثوري، ما يجعل تدوير الإرهاب أداة ضمن الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة.

رحلة الإرهابيين: من السجون إلى الخلايا المسلحة

الأمر لا يقف بل يتم إدماجهم في أنظمة الرواتب الشهرية ويحصل بعضهم على ترقيات سريعة نتيجة خبرتهم القتالية السابقة دون النظر إلى خلفيتهم الإرهابية، أحد المجندين السابقين المقبوض عليهم من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة اليمنية، أكدت التحقيقات معه أن "العنصر إذا كان لديه خبرة في صناعة العبوات الناسفة والموجهة يمنح أولوية في الخلايا السرية من المشرفين الأمنيين".

وقد تم رصد عدد من هؤلاء العناصر في مواقع قتالية حساسة يحملون أجهزة اتصال حديثة عبر الأقمار الصناعية، وآخرين يشاركون في عمليات الرصد الميداني، وذلك جزء بسيط مما تم كشفه والذي أكد للأجهزة الأمنية والشرطة العسكرية أن دورهم لا يقتصر على الاختراق المباشر فقط بل يشمل جمع المعلومات وتنفيذ مهام استخباراتية لصالح مليشيا الحوثي الإرهابية بما فيها عمليات اغتيال لضباط وقادة بارزين في شبوة وحضرموت.

وتظهر التحقيقات أن بعض هؤلاء العناصر يتحركون بحرية في مناطق سيطرة الحوثيين ويعيشون في مساكن بأحياء آمنة مكتظة بالمدنيين الأبرياء، ويمنعون من التواصل مع النشطاء والصحفيين أو موظفي المنظمات، ولا يتم تسجيل أسمائهم في أي سجلات عامة، ما يجعل تتبعهم شبه مستحيل ويصعب على المراقبين التحقق من حقيقة الإفراج عنهم.

وبينما تنشغل الأطراف الدولية بالحديث عن الحل السياسي في اليمن بظل ما تشهده المنطقة من تطورات خطيرة، تستمر مليشيا الحوثي الإرهابية في بناء قوتها من داخل السجون وتعيد توظيف أكثر العناصر تطرفًا لخدمة مشروع الحرس الثوري الإيراني في اليمن، وإنها ليست فقط تطلق سراحهم بل تمنحهم هوية جديدة ومهمة محددة، قد لا تنتهي إلا بانفجار جديد يضرب استقرار اليمن والمنطقة من جديد.

تداعيات تدوير الإرهابيين على الجهود الأمنية

وفي سياق هذا التقرير.. لم تعد التهديدات الأمنية في اليمن تقتصر على المواجهات المسلحة التقليدية أو على نشاط التنظيمات المصنفة دوليًا كإرهابية، بل باتت تنبع من نمط جديد من الفوضى المركبة تقوده مليشيا الحوثي عبر استراتيجية قائمة على إعادة تدوير العناصر الجهادية السابقة واستثمار خبراتهم الميدانية والاستخباراتية في معارك سرية تدار تحت غطاء سياسي وأمني مموَّه، هذه الاستراتيجية التي قد ينظر إليها البعض باعتبارها تكتيكًا مرحليًا أفرزت في الواقع تداعيات أمنية معقدة وكارثية، إذ أربكت المشهد الاستخباراتي وأضعفت فعالية جهود مكافحة الإرهاب على المستويين المحلي والإقليمي، كما فتحت الباب أمام إعادة إنتاج شبكات عنف متجددة يصعب السيطرة عليها.

واحدة من أبرز التداعيات المباشرة لهذه السياسة هي حالة التشويش التي أحدثتها في هوية التهديدات، فالعنصر الذي كان يعرف سابقًا كقيادي في القاعدة أو داعش أصبح اليوم يقاتل في صفوف الحوثيين - وربما ينفذ غدًا عمليات لصالح طرف ثالث، هذا الارتباك جعل من الصعب على أجهزة الأمن تصنيفهم، هل ما زالوا متطرفين وإرهابيين أو عناصر ومقاتلين أم عملاء مزدوجين؟ لأنه تم خلق حالة غموض شديدة تعيق عمل فرق الرصد، وتمنح الحوثيين ميزة المراوغة والتنصل من المسؤولية بزعم أن هؤلاء مجرد عناصر أفرج عنهم ضمن إطار عفو جماعي.

تهديد الأمن الإقليمي والدولي

السياسة الحوثية تفتح الباب أمام تصدير نموذج "تدوير الإرهاب" إلى ساحات نزاع أخرى، ما يهدد الأمن العالمي.

تداعيات تدوير الإرهابيين على الجهود الأمنية

الخطير في استراتيجية الحوثيين هذه إنها منحت فرصة لإعادة إحياء الخلايا النائمة التي كانت قد تلاشت بجهود الأمن ومكافحة الإرهاب في اليمن، إذ إن كثيرًا من العناصر المفرج عنهم هم قادة ميدانيون سابقون يمتلكون خبرات واسعة في تصنيع العبوات الناسفة ولديهم القدرة على إعادة بناء شبكاتهم بسرية تامة، وهناك بعضُ منهم لم يلتزم بتوجيهات الحوثيين بعد الإفراج بل أعاد ربط علاقاته القديمة وسعى إلى تأسيس شبكات جديدة، وقد رصدت حالات بمناطق محافظتي أبين ووادي حضرموت لعناصر عادت إلى نشاطها بغطاء دعوي واجتماعي، مستغلة المساجد والمجالس القبلية كواجهات لتوسيع دائرة التجنيد، وهذا الأمر يهدد بإعادة إنتاج مشاهد متجددة من فوضى العناصر الجهادية في بيئة سياسية وأمنية شبه متأزمة.

وقد تجلى هذا الخطر بشكل واضح في محافظة أبين التي تحولت إلى ساحة مفتوحة لعمليات إرهابية استهدفت نقاطًا عسكرية وأمنية ومسؤولين بارزين، وبحسب المعلومات -سبق وإن تم نشر جزء منها بالتقرير الأول- إلى أن تنظيم القاعدة لا يعتمد على عناصره المقيمين في مديرية جيشان شمال أبين والذين يتحركون بانتظام بين مواقعهم في جيشان ووادي عومران بصورة رئيسية بل يعتمد على عناصر خلاياه السرية في عزلة صبر آل غسيل التابعة لمديرية حطيب غرب جنوب محافظة شبوة

توصيات عاجلة لمواجهة الظاهرة

يوصي التقرير بإنشاء قاعدة بيانات دولية للعناصر المفرج عنهم، وتشديد الرقابة على السجون، وتصنيف تدوير الإرهاب كجريمة حرب.

تداعيات تدوير الإرهابيين على الجهود الأمنية

والذين يقومون بنقل الأفراد ليلاً وتنسيق نقل العبوات الناسفة على متن الدراجات النارية بفترة ما بعد الشروق بالتنسيق مع عناصر موالية تتوزع بين أودية ومواقع جبلية وقرى معزولة في أبين، تبدأ من تخوم موجان وتمتد نحو روضة الجعادنة، مرورًا بمخابئ في موقع الخيالة بالمحفد، وموقع الجنفاء، وصولاً إلى جيوب في جبال المراقشة، وخلف المدارة والوضيع، وحتى حرجة السري ومليبة، لتتشابك خيوطها في مناطق خلف الرشنة وخلف المحفحف بأبين، وهذه الرقعة المترامية شكلت عامل إرباك أمام عمليات تعقب عناصر تنظيم القاعدة وحتى الموالين لهم.

وفي حضرموت أخذ المشهد بعدًا أكثر خطورة، حيث استخدمت المليشيات الحوثية بعض العناصر المفرج عنهم والمنشقين عن القاعدة لتأسيس واجهات سياسية كتيار "التغيير والتحرير"، الذي تحول إلى غطاء لمعسكرات تدريب سرية تستقطب شبابًا محليين، وتعيد تنظيمهم ضمن وحدات تابعة فعليًا لجهاز الأمن والمخابرات الحوثي، فهذه المعسكرات المقنعة بالعمل السياسي باتت منصة لتخريج عناصر إرهابية جديدة يجري إعدادها لتنفيذ أجندة الحوثيين في حضرموت ومأرب - فضلاً عن التهديد المباشر لأمن البحر العربي، وهو ما يعكس خطورة التحول من مجرد تدوير للعناصر القديمة إلى بناء منصات تصدير للتطرف العابر للحدود.

تداعيات تدوير الإرهابيين على الجهود الأمنية

إلى جانب ذلك، سجلت شهادات ميدانية عن حملات تجنيد سرية تستهدف ا
المحافظات المحررة -من بينها شبوة- مقابل رواتب مغرية تصل إلى 260 دولاراً
أن هذه الحملات تدار مباشرة من جهاز الأمن والمخابرات الحوثي بالتنسيق مع و
نقل المجندين الجدد إلى صنعاء عبر صحراء مأرب والجوف تحت ذريعة التدريب
في الحقيقة إدماج بعضهم في خلايا استخباراتية سرية، وهذه الظاهرة لم ت
المجتمعات المحلية وأبناء القبائل فحسب بل وضعت الأجهزة الأمنية أمام ا
إلى اعتماد آليات تحقق خاصة من بعض الجنود والمجندين الجدد لمنع تسلل
مزدوجة.

والتداعيات الأمنية لا تقف عند حدود اليمن بل تمتد إلى البعد الإقليمي، فـ
تستخدم هذه العناصر كأدوات ضغط عسكري أو سياسي في دول الجوار خاصة
التهريب عبر المهرة والبحر العربي وصولاً إلى القرن الإفريقي، كما أن هذه
الاستراتيجية تقوض أي مسار سياسي للسلام، إذ تجعل من
عمليات الإفراج ورقة خطيرة لا تنطوي على بعد
إنساني بقدر ما تكشف عن بعد عسكري
واستخباراتي يهدد استدامة أي
اتفاقات تهدئة أو تسوية
في البلاد.

تداعيات تدوير الإرهابيين على الجهود الأمنية

وفي ظل كل هذه الممارسات ظل الموقف الدولي عاجزًا أو ربما متغافلاً، فرغم توفر معلومات حصرية وشهادات وأدلة واضحة لدى أجهزة الأمنية في اليمن، لم تتضمن تقارير الأمم المتحدة أي إشارة جدية إلى هذه الصفقات، سواء بسبب قصور في آليات الرصد أو بسبب حسابات سياسية ودبلوماسية، ومع الأسف هذا الصمت الدولي منح الحوثيين غطاءً إضافيًا للمضي قدمًا في مشروع إعادة التدوير وتمكن من تحويل السجون من مراكز احتجاز إلى معامل لتفريخ الفوضى المنظمة.

وإن استمرار هذه الاستراتيجية لجهاز الأمن والمخابرات الحوثي يمثل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة، ليس على الساحة اليمنية فحسب بل على المستويين الإقليمي والدولي، فأبين تعيش حالة استنزاف مفتوحة، وحضرموت تحولت إلى ساحة للتجنيد والتدريب المقنع، والنتيجة أن الأمن القومي لم يعد مهددًا فقط من التنظيمات الإرهابية التقليدية بل من تحالف هجين بين مليشيا طائفية وتنظيمات جهادية أعيد تدويرها، وهو ما يجعل مواجهة هذا النموذج أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

توصيات

استنادًا إلى نتائج هذا التقرير وما كشفه من أدلة ووثائق وشهادات ميدانية تؤكد خطورة عمليات تجنيد وتدوير عناصر تنظيم القاعدة وداعش في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، وما لذلك من تداعيات مباشرة على الأمن الوطني والإقليمي، فإن مركز P.T.O.C Yemen للأبحاث والدراسات المتخصصة يوصي بما يلي:

1. إدراج ملف الأسرى المجندين ضمن أولويات لجان التحقيق الأممية، وفتح تحقيق دولي مستقل بإشراف مجلس الأمن حول طبيعة الصفقات السرية التي أبرمتها المليشيات الحوثية مع عناصر إرهابية، وتوثيقها كدليل قاطع على تورط الحوثيين في دعم الإرهاب وإعادة تشغيله كأداة سياسية وعسكرية.

2. إنشاء قاعدة بيانات مركزية مشتركة تضم أسماء وأوصاف وصور وبصمات بيومترية للعناصر الإرهابية المفرج عنهم من سجون الحوثيين، بالتعاون مع الحكومة اليمنية والدول الإقليمية، وربط هذه القاعدة بنقاط التفتيش والمطارات والموانئ، بما يضمن تتبع تحركاتهم ومنع إعادة تموضعهم في بؤر صراع جديدة.

3. تكثيف الرقابة الدولية على السجون والمعتقلات في مناطق سيطرة الحوثيين، ومطالبة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالحصول على صلاحيات تفتيش كاملة وغير مشروطة، بما في ذلك السجون السرية التي يجري استخدامها كمراكز تجنيد وتأهيل لعناصر إرهابية.

4. دعم برامج مكافحة التجنيد وإعادة التأهيل في المحافظات المحررة -لا سيما في أبين وحضرموت- عبر تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية وتبني بروتوكولات تحقق دقيقة من هوية المجندين الجدد، بما يمنع تسلل العناصر المعاد تدويرها إلى المؤسسات الرسمية والمواقع العسكرية.

5. إصدار قرار دولي واضح باعتبار سياسة الحوثيين في تدوير الإرهابيين جريمة حرب وخرقًا صريحًا للقوانين الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتوثيق هذه الممارسات في تقارير مجلس حقوق الإنسان وتقارير لجنة العقوبات الأممية الخاصة باليمن، باعتبارها دليلاً على استخدام الإرهاب كأداة تفاوضية وسياسية.

توصيات

6. التحذير من خطر تصدير نموذج الحوثيين في تدوير الإرهاب إلى مناطق نزاع أخرى، وضرورة تضمين هذا الملف في تقارير المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال، باعتباره حالة دراسية تعكس كيف يمكن لجماعة مسلحة أن تتحول إلى مصنع لإعادة تدوير الإرهاب العابر للحدود.

7. التعامل مع الإفراجات الحوثية المشبوهة باعتبارها تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي، ووضع العناصر المفرج عنهم في قوائم رصد إقليمية ودولية محدثة، مع إعادة تصنيفهم على لوائح الإرهاب وملاحقتهم قضائيًا.

8. إطلاق حملات توعية مجتمعية في المحافظات المحررة تركز على كشف أساليب الحوثيين في استقطاب العناصر السابقة في التنظيمات الإرهابية، والتصدي لدعايتهم، بما يضمن تحصين الشباب والمجتمعات القبلية من الوقوع في فخ التجنيد أو التعاطف.

9. تحميل إيران المسؤولية السياسية والأمنية الكاملة عن دعم هذا النموذج الفوضوي من خلال ذراعها الحوثي في اليمن، والمطالبة بفتح تحقيق أممي شامل حول دور الحرس الثوري الإيراني في تمويل وتوجيه عمليات تجنيد الإرهابيين من داخل السجون اليمنية، وتضمين ذلك في أي مفاوضات أو عقوبات دولية مقبلة.

10. تعزيز التعاون الاستخباراتي الإقليمي بين اليمن والدول المجاورة، لتبادل المعلومات حول تحركات العناصر المفرج عنهم وطرق تهريبهم عبر أبين وحضرموت والمهرة، والحد من قدرتهم على إعادة تشكيل شبكات عابرة للحدود.

وإن تجاهل المجتمع الدولي لاستراتيجية الحوثيين هذه لا يمثل فقط خطأً أخلاقيًا بل يرقى إلى مستوى التواطؤ الضمني، إذ يمنح الإرهاب فرصة للنمو مجددًا من قلب السجون، ومن هنا.. يشدد مركز P.T.O.C Yemen للأبحاث والدراسات المتخصصة على أن وقف هذه الممارسات ومحاسبة القائمين عليها يجب أن يصبح أولوية قصوى، ليس لحماية اليمن فحسب بل لضمان أمن المنطقة والإقليم بأسره.

خاتمة

إن ما يكشفه هذا التقرير لا يعد مجرد سلسلة من الانتهاكات الأمنية المتفرقة بل يمثل تحولاً نوعيًا وخطيرًا في طبيعة التهديدات التي تواجه اليمن والمنطقة بأسرها، فمليشيا الحوثي الإرهابية لم تكتف باستخدام السجون كمخازن للاحتجاز أو مراكز للتعذيب بل حولتها إلى معامل إنتاج ممنهج للإرهاب، حيث يجري فيها إعادة تدوير العناصر الجهادية وإعادة توظيفهم ضمن مشروع عسكري واستخباراتي يخدم أهدافها الطائفية والإقليمية، وهذه المنظومة المعقدة تمزج بين أدوات التجنيد المباشر والتعبئة الفكرية المضللة والتحالفات المرحلية مع تنظيمات طالما اعتبرت خصومًا لها، لتتحول النتيجة إلى تهديد مركب ومتعدد الأوجه يتجاوز حدود اليمن ليطال الأمن القومي الإقليمي والدولي.

وإذا ترك هذا النموذج ينمو دون محاسبة أو ردع لا يعد تهاونًا فحسب بل يشكل عمليًا تفويضًا مفتوحًا لمليشيا مدعومة من إيران لتفخيخ المجتمع اليمني من الداخل وخلق شبكات إرهابية هجينة يصعب تفكيكها مستقبلًا، وإذا استمر هذا الصمت الدولي تحت ذرائع سياسية أو تفاوضية فإن الثمن لن يدفع في اليمن وحده بل سيتحمله كامل الإقليم الذي سيجد نفسه أمام موجات جديدة من الإرهاب العابر للحدود، قادمة هذه المرة بغطاء سياسي واستخباراتي يمنحها قدرة على البقاء والتمدد.

ومن هنا.. يؤكد مركز P.T.O.C Yemen للأبحاث والدراسات المتخصصة، أن ملف الأسرى المجندين وإعادة تدوير الإرهاب يجب أن يصبح أولوية قصوى في أي نقاش دولي يتعلق بالأمن في اليمن، وأي تجاهل لهذا الملف يعني القبول الضمني باستمرار الحرب بأدوات أكثر تعقيدًا وخطورة، وإن مواجهة هذه الظاهرة لا يجب أن تخضع لمساومات سياسية أو حسابات وقتية بل تنطلق من مبدأ ثابت وواضح: "لا سلام دون مواجهة الإرهاب، ولا عدالة دون مساءلة رعاته وداعميه".

P.T.O.C.
YEMEN
للابحاث والدراسات المتخصصة

الرحلة والتدوير

القاعدة في خدمة مشروع الحوثي

تابعنا الآن

PTOCYEMEN

قم بزيارة موقعنا
WWW.PTOCYEM.NET

هذا التقرير صادر عن
مركز P.T.O.C Yemen مرصد الازمات

حقوق الطبع محفوظة لـ P.T.O.C Yemen ©